صيغ أسلوب الأمر
في عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر رضي الله عنه
دراسة تطبيقية

م. سليم مجدي عاجل الكعبي

التمهيد :

الأمرُ في اللغةِ العربيةِ نقيضُ النهي[١] ، والأمرُ مفردٌ لكلمةِ الأمورِ، يقال : أمْرُ فلانٍ مستقيمٌ ، وأمورهُ مستقيمةٌ ، والأمرُ الحادثةُ[٢] ، أو هو الحالُ والشأنُ والطلبُ أو المأمورُ به .[٣]

أمَّا في الاصطلاحِ فهو طلبُ الفعلِ بصيغةٍ مخصوصةٍ[٤] ، أو قولُ القائلِ لمن دونَهُ: اِفْعَلْ[٥] ، أي طلبُ الفعلِ على وجهِ الاستعلاءِ والإلزام[٦] .

وهو لازم الاستقبال؛ لأنّهُ يُطلبُ به مالم يكن حاصلاً ويُرادُ حصولُهُ، أو دوام ما حصل[٧] ، والقصد منه أنْ يكونَ على وجه الاستعلاء؛ أي يصدر من مرتبة أعلى لمرتبة أدنى ليكون أمراً حقيقياً، وإلّا خرج إلى معنًى آخر، وهو الدعاء إذا كان من رتبة أدنى إلى أعلى، كالأمر الصادر من العبد إلى ربه، أو الالتماس إذا كان بين رتبتين متساويتين[٨].

ولأسلوب الأمر صيغ كثيرة يفضي معناها إلى الأمر ، سواء أحقيقياً كان أم مجازياً، وهي :

١ـ الأمر بصيغة (اِفْعَلْ) .

٢ـ الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) .

٣ـ الأمر بصيغ (اسماء الافعال) و (المصادر).

٤ـ الأمر بصيغة (الخبر).

أولاً : الأمر بصيغة (اِفْعَلْ) :

ويسمي النحويون صيغة (اِفْعَلْ) فعل الأمر، وعلامته التي يُعرفُ بها عندهم مركبة من مجموع أشياء، هي : دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة أونون التوكيد، فلو لم تدل الكلمة على الطلب، وقبلت ياء المخاطبة نحو : (تقومين)، أو دلّتْ على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد نحو : (نزالِ يا هند) ، فليست بفعل أمر[٩] .

والمراد بصيغة (اِفْعَلْ) كلُّ لفظ يشتق على غرار (اِفْعَلْ) للدلالة على طلب الحدث الذي تشتق منه هذه الصيغة، فيشمل الثلاثي المجرد، نحو: (انْظُرْ) من : (نَظَرَ)، وكذلك يشمل غير الثلاثي المجرد، كالرباعي المجرد نحو: (دحْرِجْ) من (دَحْرَجَ)، والثلاثي المزيد بالهمزة نحو: (أحْسِنْ) من (أحْسَنَ)، والثلاثي المزيد بالتضعيف نحو: (عَلِّمْ) من (عَلَّمَ)، والثلاثي المزيد بالألف نحو: (قاتِلْ) من (قاتَلَ)، وكذلك المزيد بحرفين نحو (انْطلِقْ) و(انْتَظِرْ) من الفعلين (انْطَلَقَ) و(انْتَظَرَ)، والمزيد بثلاثة أحرف نحو: (اسْتَغْفِرْ) و(اسْتَفْهِمْ) من الفعلين (اسْتَغْفَرَ) و (اسْتَفْهَمَ) .

وكما شملت صيغة (اِفْعَلْ) الأفعال المجردة والمزيدة، كذلك شملت الصحيحة والمعتلة نحو: (صِفْ) من (وَصَفَ)، و(قُمْ) من(قامَ) و(ادْعُ) من (دعا) و(عِ) من (وعى)، وكذلك شملت التامة والناقصة نحو: (كُنْ) من (كانَ) .

وقد وردت هذه الصيغة في عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الاشتر رضي الله عنه ثلاثاً وثمانين مرة على أنماط وصور مختلفة، هي:

١ـ الأمر بالفعل الثلاثي المجرد:

وقد ورد هذا النمط على صورتين :

أـ الأمر بالفعل الثلاثي المجرد الصحيح :

وهي أكثر الصور وروداً في عهده عليه السلام ،إذ وردت ثلاثاً وثلاثين مرة مع التكرار في بعض الأفعال .

ومن تلك الأفعال الفعل (اِجْعَلْ) الذي تكرر خمس مرات[١٠] ، منها قوله عليه السلام : في أمرِ الكتّابِ الذين يترسلون عنه إلى عمّاله وأمرائه إذ قال :« واجْعَلْ لِرَأسِ كُلِّ أمْرٍ مِن أمُورِكَ رَأساً مِنْهُم؛ لا يَقهَرُهُ كبِيرُهَا، ولا يَتَشتَّتُ عَليهِ كثِيرُهَا »[١١] .

ومعنى ذلك أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد أمر واليه مالك الأشتر رضي الله عنه في أمر الكتّاب أن يقسِّم فنون الكتابة و ضروبها بينهم، نحو أن يكون أحدهم للرسائل إلى الأطراف والأعداء والآخر بحضرة الأمير في خاصته وداره، وحاشيته وثقاته[١٢] .

ومن تلك الأفعال أيضاً الفعل (اِعْلَمْ) الذي ورد أربع مرات[١٣] ، منها قوله عليه السلام في أول عهده لواليه إذ قال :« ثُمَّ اعْلَمْ يا مالك، إنّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إلى بِلادٍ قَد جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبلكَ مِنْ عَدْلٍ وجَوْرٍ، وأنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِن أُمُورِ الوِلاةِ قَبْلَكَ »[١٤] .

ومعنى ذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام قد أمره بأن يعلم أن البلاد التي هو متوجه إليها قد تعاقب عليها حكام عدل وجور، وكان قد سمع أخبارهم، وعاب قوماً، ومدح آخرين، وسيقول الناس في إمارته الآن نحو ما كان يقول هو في الأمراء، فحذّره أن يُعاب ويُذمّ كما كان يَعيبُ ويَذمُّ من يستحق ذلك[١٥] .

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً الفعل (انْظُرْ) الذي تكرر أربع مرات[١٦] ، منها قوله عليه السلام : « وإذَا أحْدَثَ لَكَ مَا أنْتَ فِيهِ مِنْ سُلطَانِكَ أبّهةً أو مَخْيَلَةً ، فانْظُرْ إلى عِظَمِ مُلكِ اللهِ فَوقَكَ وقُدرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فإنَّ ذلك يُطامِنُ إليكَ من طِماحِكَ ، ويَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ »[١٧] .

ومعنى ذلك أنّه عليه السلام أمره عند حدوث الأبّهة والعظمة عنده لأجل الرئاسة والإمرة أن يذكر عظمة الله تعالى وقدرته على إعدامه وإيجاده، وإماتته وإحيائه، فإنَّ تَذكُّرَ ذلك يطامن من غُلوائه، أي يغضّ من تعظّمه وتكبّره ، ويُطأطئ منه[١٨] .

وكما ورد من الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة بصيغة الأمر ما كان منها غير مضعّف، فقد ورد منها ما كان مضعّفاً نحو الفعل (اُرْدُدْ) في قوله عليه السلام : « ... وارْدُدْ إلى الله ورَسُولِهِ مَا يُضلِعُكَ مِنَ الخُطُوبِ ، ويَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأمورِ ... فالرَّدُّ إلى الله الأخذُ بحُكْمِ كتَابِهِ، والرَّدُّ إلى الرَّسُولِ الأخْذُ بِسُنَّتِهِ الجَامِعَة غَيْر المُفَرِّقَة »[١٩] .

إذ أمره عليه السلام أنْ يَرُدَّ إلى الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم مَا يُضلِعه من الخطوب؛ أيْ مَا ينوءُهُ ويميلُه لِثقلِهِ[٢٠] .

وكذلك الفعل (اُخْصُصْ) في قوله عليه السلام في أمر الكتّاب الذين يترسلون إلى عمّاله وأمرائه، إذ قال :« واُخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدخِلُ فِيْهَا مَكايدُكَ وأسْرَارُكَ، بأجْمَعِهِمْ لِوجُودِ صَالِحِ الأخْلاقِ مِمَّنْ لا تُبْطِرُهُ الكرَامَة ... »[٢١] .

فأمره عليه السلام أن يتخير الصالح منهم، ومن يوثق على الاطلاع على الأسرار والمكايد والحيل والتدبيرات، ومن لا يبطره الاكرام والتقريب[٢٢] .

ومثله الفعل (شُحّ) في قوله عليه السلام في أول عهده إذ قال :« وشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لا يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفسِ الإنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أحبَّتْ أو كَرِهَتْ »[٢٣] .

إذ أمره عليه السلام أنْ يَشُحَّ بِنفسه، وفَسّرَ لهُ الشُح ما هو؛ فقال: أنْ تنتصفَ منها فيما أحبَّتْ أو كَرِهَتْ، أي لا تمكِّنها من الاسترسال في الشهوات، وكن أميراً عليها ومسيطراً وقامعاً لها من التهور والانهماك[٢٤] .

ومن أفعال الأمر الثلاثية المجردة التامة الصحيحة ما كان مهموزاً، نحو الفعل (خُذْ) من (أخَذَ)، في قوله عليه السلام في قبول السِّلم والصلح مع العدو إذا دُعِيَ إليه، إذ قال : « ... ولكنْ الحَذَرُ كُلِّ الحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ، فَإنَّ العَدُوَّ رُبَّما قَارَبَ لِيتَغَفَّلَ، فَخُذْ بالحَزْمِ ...» [٢٥] .

إذ أمره عليه السلام أن يقبل السلم والصلح، إذا دعي إليه، ولكن ينبغي أن يحذر بعد الصلح من غائلة العدو وكيده فإنّه ربّما قارب بالصلح ليتغفل، أي: يطلب غفلتك، فخذ بالحزم، أي لا تثق ولا تسكن، وكن كالطائر الحذر[٢٦] .

ومن الأفعال الثلاثية المجردة التامة الصحيحة التي وردت في عهده عليه السلام إلى عامله على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه، الفعل (اِمْلِكْ) الذي ورد مرتين[٢٧]، و(اُسْتُرْ)[٢٨]، و(اِقْطَعْ)[٢٩]، و(اَلْصِقْ) الذي ورد مرتين[٣٠] ، و(اِفْسَحْ)[٣١] ، و(اعْرِفْ)[٣٢] ، و(اِبْعَثْ)[٣٣]، و(اعْمِدْ)[٣٤] ، و(امْنَعْ) الذي ورد مرتين[٣٥]، و(احْفَظْ)[٣٦] ، و(اعْمَلْ)[٣٧] ، و(احْسِمْ)[٣٨] ، و(اعْدِلْ)[٣٩].

ب ــ الأمر بالفعل الثلاثي المجرد المعتل:

وكما ورد من أفعال الأمر ما كان ثلاثياً مجرداً صحيحاً، فقد ورد في عهده عليه السلام من الأفعال ما كان معتلاً، ومنها ما كان تاماً، ومنها ما كان ناقصاً، وقد وردت هذه الصورة في خمسة أفعال :

الفعل(ضع) معتل الأول من (وضع)، في قوله عليه السلام : «وإيّاكَ والعَجَلةَ بالأمُورِ قَبْلَ أوانِها ... فَضَعْ كُلَّ أمْرٍ مَوضِعَهُ، وأوقِعْ كُلَّ عَمَلٍ مَوقِعَهُ »[٤٠] .

إذ نهاه عليه السلام عن العجلة في أموره ذمّها الله عز وجل فقال : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ { الأنبياء: ٣٧ }، وأمره بالتأنّي واختيار الزمان والمكان المناسبين لأي أمرٍ فيه صالح للمسلمين[٤١] .

وكذلك الفعل (رُضْ) معتل الوسط من (راض)، في قوله عليه السلام :« والصَقْ بأهْلِ الوَرَعِ والصِّدْقِ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى ألّا يُطرُوك ولا يُبَجِّحُوكَ بِبَاطلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ فإنَّ كثرة الإطرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهوَ وتُدْنِي مِنَ العِزَّةِ »[٤٢] .

إذ أمره عليه السلام أن يجعل من أهل الورع والصدق خاصته وخلصائه، ورُضْهم، أي: عوّدهم ألّا يمدحوك في وجهك، ولا يجعلوك ممن يبجح، أي: يفتخر بباطل لم يفعله[٤٣] .

وكذلك الفعلان (حُط) معتل الوسط من (حاط)، و(ارْعَ) معتل الآخر من (رعى)، في قوله عليه السلام :« وإنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وبَيْنَ عَدُوٍّ لَكَ عُقْدَةً أو ألبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّة، فَحُطْ عَهْدَكَ بِالوَفَاءِ، وارْعَ ذِمَّتَكَ بِالأمَانَةِ »[٤٤] .

إذ أمره عليه السلام بالوفاء بالعهود، وأن يجعل من عهده محاطاً بالوفاء وذمّته مرعاة بالأمانة، إذ لا بد للمعاهد أن يفي بعهده ويؤدي أمانته ويتعفف عن نقض العهد[٤٥] .

ومن الأفعال الثلاثية المجردة المعتلة الناقصة التي وردت في عهده عليه السلام ، الفعل (كُنْ) في قوله : « وألزِمْ الحقَّ من لَزِمَه من القريب والبعيد، وكُنْ في ذلك صابراً محتسباً واقعاً ذلك من قرابتك وخواصّك حيث وقع »[٤٦] .

فنهاه عليه السلام عن أن يحمل أقاربه وحاشيته وخواصه على رقاب الناس، وأن يمكنهم من الاستئثار عليهم والتطاول والاذلال[٤٧] .

٢ـ الأمر بالفعل الثلاثي المزيد :

وقد ورد هذا النمط على ثلاثة صور:

أ ـ الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بحرف :

وقد وردت أفعال الأمر في عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى واليه على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه على هذه الصورة سبعاً وعشرين مرة مع التكرار في بعض الأفعال، وعلى أشكال مختلفة، فمنها ما كان مزيداً بالهمزة في أول الفعل على وزن (أفْعِل) الذي ورد تسع عشرة مرة، ومنها ما كان مزيداً بالتضعيف على وزن (فَعِّل) الذي ورد ست مرات، ومنها ما كان مزيداً بالألف بعد فائه على وزن (فاعِل) الذي ورد مرتين .

ومن أفعال الأمر التي وردت في العهد مزيدةً بالهمزة، الفعل (أعْطِ) الذي ورد أربع مرات[٤٨] ، منها ما ورد في أول عهده عليه السلام إذ قال : « فأعْطِهِمْ مِنْ عَفوِكَ وصَفْحِكَ مِثْلَ الذِي تُحِبُّ وتَرْضَى أن يُعْطِيكَ الله مِنْ عَفوِهِ وصَفْحِهِ ... »[٤٩] .

إذ يأمره عليه السلام بالعفو والصفح عن الرعية، كما يحب أن يعفو ويصفح عنه الله سبحانه وتعالى مذكِّراً الوالي بأنّه كما يطمع في عفو من فوقه، والصفح عنه، فإنّ من تحت يده من الرعية يطمعون في عفو الولاة وصفحهم [٥٠] .

وكذلك الفعل (أنْصِفْ) الذي تكرر مرتين في قوله عليه السلام :« أنْصِفِ الله وأنْصِفِ النّاسَ مِنْ نَفْسِكَ ومِنْ خَاصَةِ أهلكَ، ومَنْ لَكَ هَوًى فِيهِ مِن رَعِيَّتِكَ، فإنَّك إلّا تفعل تَظْلِمْ ... »[٥١] .

وإنصاف الله عز وجل، الاعتراف له بالربوبية والوحدانية، والقيام له بما فرض من العبادة والواجبات العقلية والسمعية، والإنصاف من النفس محاسبتها وردعها عن التعدي لحدود الله سبحانه وتعالى، والانتصاف منها لله جل جلاله وللناس من نفسك ومن ولدك وخاصة أهلك ومن تحبه وتميل إليه من رعيتك، فمتى لم تفعل ذلك كنت ظالماً[٥٢] .

وكذلك الفعل (ألزِمْ) الذي تكرر مرتين[٥٣] ، منها قوله عليه السلام :« ولا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ والمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاء؛ فإنَّ فِي ذلكَ تَزْهِيداً لِأهْلِ الإحْسَانِ فِي الإحْسَانِ، وتَدرِيباً لِأهْلِ الإسَاءَةِ عَلَى الإسَاءَةِ، وألْزِمْ كُلّاً مِنْهُم مَا ألْزَمَ نَفْسَهُ »[٥٤] .

وبذلك يُدرَكُ سِرُّ اهتمام الإسلام وحمَلَته بالدعوة للإنصاف، وأن لا يعامل المحسن كالمسيء لما في ذلك من تزهيد أهل الإحسان بالإحسان، وعدم تشجيع غيرهم على الإحسان، كما أنّ تلك الحالة تساهم في عدم نفور المسلمين من إساءته ولا تشجع على الإقلاع عن المنكرات[٥٥] .

وكذلك الفعل (أكْثِرْ) الذي تكرر مرتين[٥٦] ، منها قوله عليه السلام :« وأكثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَاءِ، ومُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَليهِ أمْرُ بِلادكَ؛ وإقامَةِ مَا استَقَامَ بِهِ النّاسُ مِنْ قَبلِكَ»[٥٧] .

إذ أمره بمطارحة العلماء والحكماء في مصالح عمله، فإنّ المشورة بركة، ومن استشار فقد زاد عقلاً إلى عقله، والعلماء مفاتيح كنوز العلم والمعرفة، وطريق العلم أسلم الطرق وأصلحها للحق والخير[٥٨] .

ومثل ذلك الأفعال: (أشْعِرْ)[٥٩] ، (أطْلِقْ)[٦٠] ، (أفْسِحْ)[٦١] ، (أسْبِغْ)[٦٢]، (أوصِ)[٦٣] ، (أعْذِرْ)[٦٤] ، (أمضِ)[٦٥] ،(أصْحِر)[٦٦] ، و(أوقِع)[٦٧] .

أمّا الشكل الثاني الذي ورد عليه الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بحرف، فهو الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بتضعيف عينه على وزن (فَعِّل)، وقد ورد على هذا الشكل ستة أفعال جلها معتل اللام، هي: الفعل (ولِّ)الذي تكرر مرتين[٦٨] ، منها قوله عليه السلام : « فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لله ولِرَسُولِهِ ولإِمَامِكَ، وأَطْهَرَهُمْ جَيْباً وأَفْضَلَهُمْ حِلْماً، مِمَّنْ يُبطِئُ عَنِ الغَضَبِ ويَسْتَرِيحُ إلى العُذرِ، ويَرْأفُ بالضُّعَفَاءِ ... »[٦٩] .

إذ أمره عليه السلام أن يولّي أمر الجيش من جنوده من كان أنصحهم لله سبحانه وتعالى في ظنّه، وأطهرهم جيباً، أي: عفيفاً أميناً؛ ويكنى عن العفة والأمانة بطهارة الجيب؛ لأنّ الذي يسرق يجعل المسروق في جيبه .

وممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، أي: يقبل أدنى عذر ويستريح اليه، ويسكن عنده، ويرأف على الضعفاء، ويرفق بهم ويرحمهم[٧٠] .

وكذلك الفعل (فَرِّغْ) في وصيته عليه السلام في الطبقة السفلى من المجتمع ممن لا حيلة لهم؛ من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس، إذ قال : « فَفَرِّغْ لِأولئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الخَشْيَةِ والتّواضِعِ ، فَلْيَرفَعْ إليكَ أُمُورَهُمْ ... »[٧١] .

إذ يأمره عليه السلام بالاعتماد على الثقاة الأكْفَاء المتواضعين لإيصال أصوات الأمة للولي الحاكم، والعمل على تنجيزها وتتبع أحوالهم، والسعي بقضاء حوائجهم، وبخاصة تلك الطبقات الفقيرة المعدومة التي لا تستطيع ضرباً في الأرض، فهم أحوج الناس لعطف الوالي وعدالته وحمايته[٧٢] .

ومثل ذلك الأفعال : (نَكِّل)[٧٣] ، (نَحِّ)[٧٤] ، و(وَفِّ)[٧٥] .

أمّا الشكل الثالث الذي ورد عليه الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بحرف، فهو الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بالألف بعد فائه على وزن (فاعِل)، إذ ورد على هذه الصورة فعلان، هما:

الفعل (وَاصِلْ) في وصيته عليه السلام فيما يتعلق بالجنود، إذ قال : « فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ، ووَاصِلْ مِنْ حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوو البَلاءِ مِنْهُمْ، فَإنّ كَثْرَةَ الذّكرِ لِحُسْنِ أَفْعَالِهِمْ تَهُزُّ الشّجَاعَ وتُحَرّضُ النّاكِلَ إنْ شَاءَ الله »[٧٦] .

إذ يبيّن عليه السلام أنّ من عوامل إخلاص الجند لا سيما القادة وذوي المهام الإكثار من مدحهم بحسن أفعالهم وجميل بلائهم، وذلك يهزّ الشجاع، ويدفعه للمثابرة والجد، ويثير الجبان والكسول الخامل، ويحمله على اللحوق بالمجدّين المثابرين؛ لما يرى من تكريم وإطراء لهم[٧٧] .

والفعل (عاقِب) في ذكره عليه السلام أمور التجار وذوي الصناعات، إذ قال: « ... فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إيّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وعَاقِبْهُ مِنْ غَيرِ إسْرَافٍ »[٧٨] .

إذ أمره عليه السلام بردع المتعدين لحدود الله جل جلاله، ومن أصرّ على الفساد، وخالف الشرع بالاحتكار، فلا بد من معاقبته والتنكيل به؛ إقامة للعدل وحفظاً لحقوق الأمة، ومن غير إسراف؛ وذلك أنّه دون المعاصي التي توجب الحدود فالغاية من التقرير المنع[٧٩] .

ب ـ الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بحرفين :

وقد ورد على هذه الصورة ستة عشر فعلاً، مع تكرار بعض الأفعال، ومن هذه الأفعال ما كان مبدوءاً بالتاء على وزن (تَفعَّلْ) و(تفاعَلْ) ، وهي تسعة أفعال:

الفعل (تفقَّدْ)، الذي ورد خمس مرات[٨٠] ، منها قوله عليه السلام في ذكر أمور الجيش والأجناد، إذ قال : « ثُمَّ تفقَّدْ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا؛ ولا يَتَفاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيءٌ قوَّيتَهُمْ بِهِ، ولا تُحَقِّرَنَّ لُطْفاً تَعَاهَدْتُمْ بِهِ وإِنْ قَلَّ »[٨١] .

إذ أمره عليه السلام أنْ يتفقَّد من أمور جيشه ما يتفقد الوالدان من حال الولد، وأمره ألّا يَعظُمَ عنده ما يقوّيهم به وإن عظم، وألّا يستحقر شيئاً تعهدهم به وإنْ قلّ، وألّا يمنعه تفقّد جسيم أمورهم عن تفقد صغيرها [٨٢] .

وكذلك الفعل (تَغابَ) في قوله عليه السلام : « ... وتَغَابَ عَنْ كُلِّ مَا لا يَصْحُّ ، ولا تَعْجَلَنَّ إلى تَصدِيقِ سَاعٍ، فَإِنَّ السّاعِيَ غَاشٌ وإِنْ تَشَبَّهَ بالنّاصِحِينَ »[٨٣] .

إذ يأمره عليه السلام بالتغافل، أي: الإعراض وعدم الاشتغال، وإنْ كان بالظهور بمظهر الغباء، وعدم الفطنة، وإعراضه عمّا لا يعنيه، أو لا يناسبه، واشتغاله بما يعنيه وما هو مسؤول عنه في الدنيا والآخرة [٨٤] .

ومثل ذلك الأفعال : (توخَّ)[٨٥] ، (تحفَّظ)[٨٦] ، و(تعهَّد)[٨٧] .

ومن أفعال الأمر الثلاثية المزيدة بحرفين ما كان مبدوءً بالألف على وزن (افتعِلْ)، وهي سبعة أفعال :

الفعل (اتَّخِذْ)، في قوله عليه السلام بعد ذكر صفات الوزراء وكيفية اختيارهم، إذ قال: « فَاتَّخِذْ أُولَئِكَ خَاصَةً لِخَلَواتِكَ وحَفَلاتِكَ »[٨٨] .

إذ يأمره عليه السلام أن يجعل من هؤلاء الوزراء الذين يتّصفون بكل تلك الصفات التي ذكرها، والخصال التي يتمتعون بها أن يجعلهم من خواصه، والمقرّبين له في جلساته الخاصة والعامة[٨٩] .

وكذلك الفعل (اخْتَرْ) في قوله عليه السلام في ذكر صفات القضاة، إذ قال :« ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، ولا تُمْحِكُهُ الخُصُومُ، ولا يَتَمادَى فِي الزَّلّةِ ...»[٩٠] .

إذ يأمره عليه السلام بأن يكون اختيار القضاة محصوراً بشروط قاسية وصعبة، منها، الأفضلية بين الرعية بكلّ ما لهذه الأفضلية من معنى واقعي وديني وأخلاقي وتربوي ... إلخ، وأن يكون واسع المعرفة متسلّحاً بالعلم والخبرة، ومنها عدم مماحكة الخصوم، أي: تجعله لجوجاً من الغضب منهم، ولا يتمادى في الزلّة، أي: إن زلّ رجع وأناب، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ... الخ[٩١] .

ومثل ذلك الأفعال: (اخْتَبِرْ)[٩٢] ، (احْتَمِلْ)[٩٣] ، (اتّبِعْ)[٩٤] ، (اتّهِمْ)[٩٥] ،(احْتَرِسْ)[٩٦].

جـ ـ الأمر بالفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف :

وقد ورد على هذه الصورة فعلان على وزن (استَفْعِلْ) :

الفعل (استَعْمِل)، في قوله عليه السلام في ذكر تعيين الولاة وحكام المناطق، إذ قال : « ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُم اخْتِيَاراً، ولا تُولِّهِم مُحَابَاةً وأَثَرَةً ؛ فإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَورِ والخِيَانَةِ ... »[٩٧].

إذ يأمره عليه السلام أن يستعمل عمّال السواد والصدقات والوقوف والمصالح وغيرها بعد اختبارهم وتجربتهم، ولا يستعملهم محاباة لهم، ولمن يشفع فيهم، ولا أثرة ، ولا إنعاماً عليهم، فإنّهما ـ يعني استعمالهم للمحاباة والأثرة ـ جِماع من شُعب الجور والخيانة، فأمّا الجور فأنّه يكون قد عدل عن المستحق إلى غير المستحق، وأمّا الخيانة، فلأنّ الأمانة تقتضي تقليد الأعمال الأكْفَاء؛ فمن لم يعتمد ذلك فقد خان من ولّاه[٩٨] .

والفعل (اسْتَوصِ) في قوله عليه السلام :« ثُمَّ اسْتَوصِ بالتُّجَّارِ وذَوي الصّنَاعَاتِ، ... فَإنَّهُم مَوَادُّ المَنَافِعِ، وأسْبَابُ المَرَافِقِ، وجُلّابُهَا مِنَ المَبَاعِدِ والمَطَارِحِ ... »[٩٩] .

إذ أمره عليه السلام بأن يعمل الخير مع التجار وأصحاب الصناعات، وأن يوصي غيره من أمرائه وعمّاله أن يعملوا معهم الخير، واستوصِ، أي: اقبل الوصية منّي بهم، وأوصِ بهم أنت غيرك[١٠٠] .

ثانياً : الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) :

ويكون باستخدام أداة الأمر (اللام) التي تدخل على الفعل المضارع لتبين أنّه مطلوب للمتكلم ، ولام الأمر : لام يطلب به الفعل[١٠١] ، وتسمى أيضاً لام الطلب والجزم[١٠٢] ، وعند سيبويه تسمى لام الأمر[١٠٣] ، فقال السكاكي (ت ٦٢٦هـ): " للأمر حرف واحد ، وهو اللام الجازم في قولك : ليفعلْ "[١٠٤] .

ويجمع النحويون على أنَّ دخول هذه اللام يكثر ويطرد في فعل الغائب، وأنَّ دخولها على فعل المتكلم قليل، نحو قول القائل: قُمْ ولِأقُمْ معك، وأنَّ الأقل منه دخولها على فعل المخاطب[١٠٥] .

والمشهور في حركة لام الأمر الكسر، وذلك إذا ابتدأت بها حتى لو سبقت بواو أو فاء فتبقى على حالها في الكسر[١٠٧] ، وجاز تسكينها أيضاً تخفيفاً ؛ لأنّ الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها ويصعب الوقوف على واحد منهما، فإذا كان قبلها (ثُمَّ) فانَّ الوجه كسر اللام ؛ لأنَّ (ثُمَّ) حرف يقوم بنفسه ، ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده ، والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما[١٠٨] .

ولام الأمـــــر من الأدوات العاملـــــــة الجازمـــــة للفعل عند النحويين ، يقول سيبويه : " باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ، وذلك: (لم) و(لمّا) ، و(اللام)التي في الأمر، وذلك قولـــــك:(ليفعلْ) ، و(لا) في النهي ، وذلك قولـــك : (لا تفعلْ) ، فإنّما هي بمنزلة (لم) "[١٠٩] .

وقد ورد هذا النمط من أسلوب الأمر في عهد أمير المؤمنين عليه السلام إحدى عشرة مرة ، منها عشر مرات مع الفعل الناقص (يكون)، ومرة واحدة مع التام ، وذلك على صور وأشكال مختلفة :

١ـ الأمر بصيغة (ليفْعَلْ) المقرونة بالواو العاطفة .

وهذه الصورة تعد الأكثر وروداً من بين الصور الأخرى ؛ إذ وردت ست مرات جميعها مع الفعل الناقص (وليكن)[١١٠] ، منها قوله عليه السلام :« ولْيَكنْ أحَبُّ الأمُورِ إليكَ أوسَطَهَا فِي الحَقّ وأعَمَّهَا فِي العَدْلِ ، وأجْمَعَهَا لِرِضَى الرّعِيّةِ ... »[١١١] .

إذ يأمره عليه السلام باتخاذ الوسطية في الأمور، ولكن ليست الوسطية بالحياد في الصراعات المادية والفكرية، وإنّما الوسطية هنا في الحق بعد الفراغ من تشخيصه وتسميته، فيأتي دور الوسطية بين الإفراط والتفريط ، واعتماد أفضل الصيغ لحماية العدل، وجلب رضا الامة[١١٢].

وكذلك قوله عليه السلام : « ولْيَكنْ أبْعَدُ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ ، وأشْنَأهُمْ عِنْدَكَ، أطْلَبَهُم لِمَعَايبَ النَّاسِ، فَإنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً الوَالِي أحَقُّ مَنْ سَتَرَها ... » [١١٣] .

إذ يأمره عليه السلام بإبعاد أُناس من رعيته، وأن يكونوا مبغوضين عنده ، ألا وهم النمامون الطالبون لعيوب الناس عنده ، فكثير من ذنوب الرعية الوالي أحق وأولى بسترها ، وسترها قد يحمل الجاني على الكف عنها، وبذلك يتم إصلاحه دون عناء[١١٤].

٢ـ الأمر بصيغة (ليفعلْ) المقرونة بالفاء العاطفة

وقد وردت هذه الصورة في عهده عليه السلام أربع مرات[١١٥] ، ثلاث منها مع الفعل الناقص (فَلْيَكُنْ)، وواحدة منها مع الفعل التام :

قوله عليه السلام :« وإنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي الله لَهُمْ عَلَى ألْسُنِ عِبَادِهِ ، فَلْيَكُنْ أحَبُّ الذّخَائرِ إلَيْكَ ذَخِيرَةَ العَمَلِ الصَّالِحِ ... »[١١٦].

وإنَّما يُستدلّ على الصالحين؛ بما يكثر سماعه على ألسنة الناس بمدحهم والثناء عليهم، وكذلك يستدل على الفاسقين بمثل ذلك ، ولا يُمكن أن يوصف أي عمل بالصلاح، ويرجى له النمو والبقاء، الّا إذا كان محكوماً بالأوامر الإلهية والمناهج الرسالية[١١٧] .

وكذلك الفعل (فَلْيَرْفَع) في قوله عليه السلام في طبقة المساكين والمحتاجين من المجتمع ، إذ قال: « فَلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ ، ولَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ ... فَفَرِّغْ لِأُولَئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أهْلِ الخَشْيَةِ والتَّوَاضِعِ ، فَلْيَرْفَعْ إلَيْكَ أُمُورَهُمْ »[١١٨] .

إذ يأمره عليه السلام بتوزيع الأعمال والاعتماد على الثقاة الأكفاء المتواضعين؛ لإيصال أصوات الامة للولي الحاكم، والعمل على تنجيزها ، والسعي بقضاء حوائجهم، بخاصة تلك الطبقات الفقيرة المعدومة ؛ لأنهم أحوج الناس لعطف الولي وعدالته وحمايته[١١٩] .

٣ـ الأمر بصيغة (ليفعلْ) المقرونة بـ (ثُمَّ) العاطفة

ولم ترد هذه الصورة في عهده عليه السلام إلا مرة واحدة، مع الفعل الناقص (ثُمَّ لِيَكُنْ)، وذلك في قوله عليه السلام وهو يشرح لواليه آلية اختيار الوزراء والمستشارين وصفاتهم ، إذ قال :« ثُمَّ لِيَكنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الحَقِّ لَكَ وأقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيْمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ الله لِأولِيائه»[١٢٠] .

إذ يأمره عليه السلام بأنّ يكون أقرب وزراءه ومستشاريه إليه أكثرهم التزاماً بقول الحق والابتعاد عن النفاق والمحاباة ، وهي آفات الندماء والوزراء ، فينبغي على الحاكم ان يجتهد في اختيار ندمائه ووزراءه وأعوانه ممن عرفوا بالورع عن محارم الله وصدق اللهجة ....[١٢١].

ثالثاً : الأمر بصيغة (الخبر):

من أساليب الأمر في العربية ، الأمر بصيغة الخبر ، يقول سيبويه : " ومثل ذلك (اتقى الله امرؤٌ وفعل خيراً يُثَب عليه) ، لأنَّ فيه معنى : لِيتقِ الله امرؤٌ وليفعلْ خيراً ، وكذلك ما اشبه هذا "[١٢٢] ، فيكون الأمر بصيغة الخبر ، لفظه وإعرابه لفظ الخبر وإعرابه ، ومعناه معنى الأمر ، " (اتقى الله امرؤٌ وعمل خيراً) ، إعرابه إعراب (فَعَل) ، ومعناه معنى (لِيفعلْ) و(لِيعملْ) " [١٢٣] .

يقول المبرد :" فأمّا قولك : (غفر الله لزيدٍ) و (رحمَ الله زيداً) و نحو ذلك ، فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ، وإنّما كان كذلك ليعلم السامع أنك لا تخبر عن الله ﷻ ـ وإنّما تسأله "[١٢٤] .

ويأتي الأمر بصيغة الخبر مفيداً الأمر الحقيقي والدعاء ، يقول سيبويه : " واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنّما قيل : دعاء ؛ لأنه استُعظِم أن يقال : أمر ، ونهي ، ... تقول : زيداً قطع الله يده ، ... لأن معناه معنى : زيداً ليقطع الله يده "[١٢٥] .

وقد وردت جملاً خبرية حاملة معنى الأمر في عهده عليه السلام وذلك على صورتين :

١ـ الأمر بصيغة الخبر (جملة فعلية) .

وقد وردت هذه الصورة في عهده عليه السلام مرتين ، عند ذكر أمور العمّال، وكيفية اختيارهم، إذ قال : « فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إلى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ ، اكتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً ، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ العُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ ، وأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ... »[١٢٦] .

إذ يأمره عليه السلام بمؤاخذة من يثبت عنده خيانته و استعادة المال منه ، وبَسَطْتَ عليه العقوبة، أي : ابْسِطْها عليه ومُدَّ يدك عليه بها ، وأخذته بما أصاب من عمله، أي : خذه بما عمل واستعد المال منه[١٢٧] .

وكذلك قوله عليه السلام عند ذكر أمر الخِراج وعمّاله ، إذ قال : « ... فإنْ شَكَوا ثِقْلاً أوعِلَّةً، أو انْقِطَاعَ شِربٍ ، أو بَالَّةٍ ، أو إحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ ، أو أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ ؛ خَفَّفتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُم »[١٢٨] .

إذ يأمره عليه السلام أن يخفِّف عن رعيته من أمر الخِراج متى ما لحقهم شيء من ذلك، فإنَّ التخفيف يصلح أمورهم ، وهو وإنْ كان يُدخل على المال نقصاً في العاجل ، إلّا أنّه يقتضي توفير زيادة في الآجل؛ فهو بمنزلة التجارة التي لابُد فيها من إخراج رأس المال وانتظار عودة ربحه[١٢٩] .

٢ـ الأمر بصيغة الخبر(جملة اسمية) :

ووردت هذه الصورة في العهد ثلاث مرات ، الأولى عند ذكر ذوي الحاجات وكيفية النظر في حاجاتهم ، إذ قال :« ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَابُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا ؛ مِنْهَا : إجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتّابُكَ ، ومِنْهَا إصْدَارُ حَاجَاتِ النّاسِ عِنْدَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تُحْرِجُ بِهِ صُدُورَ أَعْوَانِكَ ...»[١٣٠] .

إذ يأمره عليه السلام بالنظر في حاجات الناس ومباشرتها بنفسه ؛ ولابد من أن يكون في كتب عماله الواردة عليه ما يعيا كتّابه عن جوابه ، فيجيب عنه بعلمه[١٣١] .

والجملة الثانية قوله عليه السلام : « ولا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إلَيْهِ عَدُوكَ، لله فِيهِ رِضاً ... ولكن الحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ عَدوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ ، فإنَّ العَدوّ رُبّما قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ ... »[١٣٢] .

إذ يأمره عليه السلام بالحذر بعد الصلح من غائلة العدو وكيده، فإنَّه ربما قارب بالصلح لِيتغفلَ، أي : يطلب غفلتك[١٣٣] .

والثالثة قوله عليه السلام : « والوَاجِبُ عَليكَ أَنْ تَتَذكّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ ، مِنْ حكُومَةٍ عَادِلَةٍ ، أو سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ ، أو أَثَرٍ عَن نَبِيِّنا صلى الله عليه وآله أو فَرِيضَةٍ فِي كِتابِ الله ، فَتَقْتَدِي بِمَا شَاهَدْتَ مِمّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا ... »[١٣٤] .

إذ يأمره عليه السلام بتذكر سيرة حكام العدل ممن سبقه ، والسنن الفاضلة ، وما أثر عن النبي صلى الله عليه وآله والقرآن العظيم ، والاقتداء بما فعله هو عليه السلام بمختلف المواقف[١٣٥] .

الخاتمة والنتائج :

بعد رحلة ممتعة بالبحث عن صيغ أسلوب الأمر في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الى واليه على مصر مالك الأشتر النخعي رضي الله عنه كان لابد من الختام والاشارة إلى مجموعة من النتائج :

١) لم يستوفِ العهد كل صيغ أسلوب الأمر التي ذكرها علماء العربية في كتبهم ، إذ ورد الأمر بصيغة (اِفْعَلْ)، وصيغة (لِيفْعَلْ)، وصيغة (الخبر)، ولم ترد صيغتا اسماء الأفعال والمصادر .

٢) أكثر الصيغ وروداً كانت صيغة الأمر بـ(اِفْعَلْ)، ومن ثم صيغة الأمر بـ(لِيَفْعَلْ)، ثم الأمر بصيغة (الخبر)، وهذا ما عليه العرب في كلامهم .

٣) الأمر بصيغة (اِفْعَلْ) جاء على صور واشكال مختلفة ، منها ما كان بالثلاثي المجرد ـ الصحيح والمعتل ـ ، ومنها ما كان بالثلاثي المزيد بحرف أو مزيد بحرفين أو المزيد بثلاثة احرف .

٤) الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) ورد في عهده عليه السلام مقروناً مرة بالواو ، ومرة بالفاء ، ومرة بـ (ثم) .

٥) الأمر بصيغة (الخبر) ورد على صورتين ، الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية ، وجميعها الأمر فيها بيّن من خلال النظر بسياق العهد .

الهوامش:

(١) ينظر : مقاييس اللغة ، احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ط دار الفكر ،بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م : ١٣٧/١ ،لسان العرب ، ابن منظور(ت ٧١١هـ) ط دار صادر بيروت (د ت) : ٢٦/٤

(٢) ينظر : لسان العرب : ٢٦/٤

(٣) ينظر : المعجم الوسيط ، ابراهيم مصطفى وحامد عبد القادر واحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار، ط مجمع اللغة العربية، الادارة العامة للمعجمات واحياء التراث ، القاهرة (د ت): ٢٦/١

(٤) شرح المفصّل، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، ط عالم الكتب، بيروت (د ت) : ٥٨/٧

(٥) ينظر : التعريفات، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، ط١ دار احياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م : ٢٨ ، شرح المفصل : ٥٨/٧

(٦) ينظر : مفتاح العلوم : ابو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م : ٤٢٨

(٧) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق : احمد شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م : ٣٠/١ ، النحو الوافي ، عباس حسن، ط٣ دار المعارف مصر (د ت) : ٦٥/١

(٨) ينظر المقتضب، ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣ لجنة احياء التراث، القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م : ٤٣/٢ ، ١٢٩–١٣٠ ، شرح المفصل : ٥٨/٧

(٩) ينظر :شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، ط١ القاهرة ١٩٦٣م : ٣٠ وهمع الهوامع: ٣٠/١ ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس اسماعيل الأوسي ط بيت الحكمة بغداد ١٩٨٨م : ١١٣ ، النحو الوافي : ٦٤/١

(١٠) ينظر : شرح نهج البلاغة : لابن ابي الحديد المعتزلي (ت٦٥٦ هـ) تحقيق : محمد ابو الفضل إبراهيم، ط٢ دار الجيل بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م : ٧٦/١٧، ٨٥ ٨٧ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، علي ونظام الحكم في الاسلام ، محمد باقر الناصري، ط١ دار الزهراء بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م : ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٧٢

(١١) شرح نهج البلاغة : ٧٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٤

(١٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٧٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٥

(١٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٠/١٧ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٨٣ ، علي ونظام الحكم : ٤١، ٦٥ ، ٧١ ، ١٣٩

(١٤) شرح نهج البلاغة : ٣٠/١٧ ـ ٣١ ، علي ونظام الحكم : ٤١

(١٥) ينظر : شرح نهج البلاغة ٣١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٢

(١٦) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٣/١٧ ، ٥٩ ،٦٨ ، ٧٥ ، علي ونظام الحكم : ٤٨ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٣٠

(١٧) شرح نهج البلاغة : ٣٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٨

(١٨) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٨

(١٩) شرح نهج البلاغة : ٥٢/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٠٢ـ ١٠٣

(٢٠) ينظر :شرح نهج البلاغة : ٥٤/١٧ ـ٥٥ ، علي ونظام الحكم : ١٠٣

(٢١) شرح نهج البلاغة : ٧٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣١

(٢٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٧٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣١

(٢٣) شرح نهج البلاغة : ٣١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٢

[٢٤] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣١/١٧ ـ ٣٢ ، علي ونظام الحكم : ٤٤

[٢٥] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٠٦/١٧ ، علي ونظام الحكم :١٦٨

[٢٦] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٠٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٩

[٢٧] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣١/١٧، ١١٣ ، علي ونظام الحكم : ٤٢ ،١٨٧

[٢٨] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٦

[٢٩] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١٧ ، علي ونظام الحكم :٥٩

[٣٠] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٤/١٧، ٥١ ،علي ونظام الحكم : ٦٤ ، ٩٣

[٣١] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٠٢

[٣٢] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٢/١٧ ، علي ونظام الحكم :١٠٢

[٣٣] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٦

[٣٤] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٧٦/١٧ ، علي ونظام الحكم :١٣٣

[٣٥] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ،٨٨ ، علي ونظام الحكم : ١٣٩ ،١٤٩

[٣٦] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٠

[٣٧] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٢

[٣٨] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٤

[٣٩] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٦

[٤٠] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١١٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٨٢

[٤١] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١١٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٨٢

[٤٢] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٤

[٤٣] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٥

[٤٤] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٠٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٧٢

[٤٥] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٠٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٧٤

[٤٦] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٦

[٤٧] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٦

[٤٨] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٢/١٧ ، ٥٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، علي ونظام الحكم : ٤٤ ، ١١٢ ،١٤٨ ، ١٥٦

[٤٩] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٢/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٤

[٥٠] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٧

[٥١] شرح نهج البلاغة : ٣٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٠

[٥٢] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٠ ، ٥١

[٥٣] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٤/١٧ ، ٩٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٥ ، ١٦٦

[٥٤] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٥

[٥٥] ينظر : علي ونظام الحكم : ٦٦

[٥٦] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٧/١٧ ، ٥٩ ، علي ونظام الحكم: ٦٩ ، ١١٢

[٥٧] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٩

[٥٨] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٧٠

(٥٩) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٢/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٣

(٦٠) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٩

(٦١) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٢

(٦٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٥

(٦٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٦

(٦٤) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٣

(٦٥) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٥٣

(٦٦) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٦

(٦٧) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١١٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٨٢

(٦٨) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥١/١٧ ،٧٥ ، علي ونظام الحكم : ٩١ ، ١٣١

(٦٩) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٩١

(٧٠) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٢/١٧ ، ٥٣ ، علي ونظام الحكم : ٩٢

(٧١) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٥

(٧٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٦/١٧ ، ٨٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٥

(٧٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٩

(٧٤) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٩

(٧٥) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٥٦

(٧٦) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥١/١٧ ، ٥٢ ، علي ونظام الحكم : ١٠٢

(٧٧) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٠٢ ، ١٠٣

(٧٨) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٩

(٧٩) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٢

(٨٠) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٠/١٧ ، ٦٩ ،٧٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، علي ونظام الحكم : ٩٦ ، ١٦ ،١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٤٣

(٨١) يشرح نهج البلاغة : ٥١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٩٦

(٨٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٩٦

(٨٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٩

(٨٤) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٠

(٨٥) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٤

(٨٦) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٩

(٨٧) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٥

(٨٨) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٢/١٧ ، علي ونظام الحكم :٦٣

(٨٩) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٤٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٣ ، ٦٤

(٩٠) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٠٥

(٩١) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٥٩/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٠٧ ، ١٠٨

(٩٢) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٧٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٣

(٩٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٩

[٩٤] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٩٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٦

[٩٥] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٠٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٦٨

[٩٦] ينظر : شرح نهج البلاغة : ١١٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٨٧

[٩٧] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٨/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١١٤

[٩٨] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٦٩/١٧ ، ٧٠ ، علي ونظام الحكم : ١١٥

[٩٩] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٣٦

[١٠٠] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٨٣/١٧ ، ٨٤ ، علي ونظام الحكم : ١٣٨

[١٠١] ينظر : التعريفات : ١٥٧ ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٤٦

[١٠٢] ينظر : الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ابو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) تحقيق د٠عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م : ١٧٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل ط ١ دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م : ١١٠

[١٠٣] ينظر : الكتاب ، سيبويه : ٨/٣

[١٠٤] مفتاح العلوم : ٤٢٨

[١٠٥] ينظر : المقتضب : ٤٣/٢ ، شرح المفصل : ٥٩/٧ ، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، المكتبة العصرية بيروت ٢٠١/٤ (د . ت): ٢٠١/٤ ، جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم خفاجة ، ط٢٨ المكتبة العصرية بيروت /١٤١٤ ـ ١٩٩٣م : ١٨٥/٢

[١٠٧] ينظر : المقتضب : ١٣١/٢ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق : د٠ عبد اللطيف محمد الخطيب ط١ ، الكويت ١٤٢١ ـ٢٠٠٠ م : ٢١٧/٣

[١٠٨] ينظر : كتاب اللامات ،ابو القاسم الزجاجي ت(٣٣٧هـ)، تحقيق : مازن المبارك ، ط٢ دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م : ٩٣ ، شرح الكافية ٧٠/٤ ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٤٨ـ ١٤٩

[١٠٩] الكتاب : ٩/٣

[١١٠] ينظر : شرح نهج البلاغـــــة : ٣٤/١٧ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٧٠ ، ٨٣ ، ٨٩ ، علي ونظام الحكم : ٥٣ ، ٥٦ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥٦

[١١١] ينظر : شرح نهج البلاغة : ٣٤/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٣

[١١٢] ينظر : علي ونظام الحكم : ٥٣ ـ ٥٤

[١١٣] شرح نهج البلاغة : ٣٦/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٦

[١١٤] ينظر : شرح نهج البلاغة ٣٧/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٥٦ ـ ٥٧

[١١٥] ينظر : شرح نهج البلاغة ٣١/١٧ ، ٣٥ ، ٤٦، ٨٥ ،علي ونظام الحكم : ٤٢ ، ٥٣ ،٦٦ ، ١٤٢

[١١٦] ينظر : شرح نهج البلاغة ٣١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٢

[١١٧] ينظر : شرح نهج البلاغة ٣١/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٤٣

[١١٨] شرح نهج البلاغة : ٨٥/١٧ ، علي ونظام الحكم : ١٤٢

[١١٩] ينظر : علي ونظام الحكم : ١٤٥

[١٢٠] شرح نهج البلاغة : ٤٢/١٧ ، علي ونظام الحكم : ٦٤

[١٢١] ينظر : علي ونظام الحكم : ٦٤

[١٢٢] الكتاب : ١٠٠/٣

(١٢٣) الكتاب :٣/٥٠٤

(١٢٤) المقتضب : ٢/١٣٠

(١٢٥) الكتاب : ١/١٤٢ وينظر : النحو الوافي : ٤/٣٦٦ ، أساليب الطاب عند النحويين والبلاغيين : ٢٠٠ .

(١٢٦) شرح نهج البلاغة : ١٧/٦٩ ، علي ونظام الحكم :

(١٢٧) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/٧٠ ، علي ونظام الحكم :

(١٢٨) شرح نهج البلاغة : ١٧/٧١ ، علي ونظام الحكم :

(١٢٩) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/٧٢ ، علي ونظام الحكم :

(١٣٠) شرح نهج البلاغة : ١٧/٨٨ ، علي ونظام الحكم :

(١٣١) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/٨٨ ـ٨٩ ، علي ونظام الحكم :

(١٣٢) شرح نهج البلاغة : ١٧/١٠٦ ، علي ونظام الحكم :

(١٣٣) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/١٠٧ ، علي ونظام الحكم :

(١٣٤) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/١١٤ ، علي ونظام الحكم :

(١٣٥) ينظر : شرح نهج البلاغة : ١٧/١١٥ ـ ١١٦ ، علي ونظام الحكم :

مصادر البحث ومراجعه :

- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، الدكتور قيس اسماعيل الأوسي منشورات بيت الحكمة ـ بغداد ، ١٩٨٩
- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م
- جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم خفاجة، ط٢٨ المكتبة العصرية ، بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط٢٠، دار التراث القاهرة ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١ القاهرة ١٩٦٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط١ مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م .
- شرح المفصّل ، موفق الدين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، ط عالم الكتب بيروت (د ت) .
- شرح نهج البلاغة ، ابن ابي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ دار الجيل بيروت ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- علي ونظام الحكم في الاسلام ، محمد باقر الناصري ، ط١ دار الزهراء بيروت ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م .
- في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي ط١ دار الرائد بيروت ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .
- كتاب اللامات . أبو القاسم الزجاجيّ ت(٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، ط٢ دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م .
- الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق : الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- لسان العرب ، ابن منظور الافريقي (ت٧١١هـ) ط دار صادر ، بيروت (د ت) .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ط٣ دار الرائد العربي ، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م .
- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، وحامد عبد القادر ، وأحمد حسن الزيات ، ومحمد علي النجار ، ط مجمع اللغة العربية ، الادارة العامة للمعجمات واحياء التراث . (د ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط١ التراث العربي ، الكويت ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- مفتاح العلوم ، ابو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت٦٢٦هـ) تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- المقتضب ، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط لجنة إحياء التراث الاسلامي ـ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط٣ دار المعارف ، مصر (د ت)
- همع الهوامع في شرح الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق: احمد شمس الدين ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨ م.